

# أبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية في ظل اجتماعات جولتها الثانية

مقتل 32 مدنيا جميعهم على يد قوات  
الحلف السوري الروسي تزامناً مع انعقاد  
جولتي عمل

# SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 30 تشرين الثاني 2019

## المحتوى:

أولاً: مقدمة

ثانياً: على الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية التقيّد بالقوانين الدولية والتوقف عن ممارسة الانتهاكات

ثالثاً: الملخص التنفيذي

رابعاً: عرض لأبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في عمل اللجنة الدستورية في ظل الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة المصغرة

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: مقدمة:

الإثنين 23/ أيلول أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في مؤتمر صحفي عقده في المقر الدائم بنيويورك، موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة المفاوضات السورية على إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة تسهلها الأمم المتحدة في جنيف كجزء من العملية السياسية لإنهاء النزاع المستمر في البلاد منذ عام 2011، وقد أوضحت رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، في 27/ أيلول، اختصاصات هذه اللجنة وعملها.

ويُشكل مؤتمر سوتشي الروسي الذي انعقد في 30/ كانون الثاني/ 2018 مرجعية تشكيل اللجنة الدستورية حيث تعتبر المخرج الأساسي منه، على الرغم من أن المعارضة السورية السياسية قد رفضت المشاركة فيه، وقد تم تبني فكرة اللجنة الدستورية لاحقاً من قبل المبعوث الدولي السابق ستافان ديمستورا، وسار السيد جير بيدرسن المبعوث الأممي الحالي إلى سوريا على المسار ذاته، وقد كانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وجهت إليه رسالة فور توليه مقاليد عمله طلبت منه فيها إعادة مسار العملية التفاوضية إلى تسلسله الطبيعي، الذي يبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالي تنبثق عنها لجنة دستورية ولجنة انتخابية وتشكل هيئة الحكم الانتقالي مرجعية تلك اللجان، وعدم اتباع ما خطّه السيد ديمستورا من البدء بالمقلوب.



في 30/ تشرين الأول/ 2019 انطلقت اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة، المؤلفة من 150 عضواً (50 منهم من طرف الحكومة السورية و50 يمثلون المعارضة، 50 ممثلون عن منظمات المجتمع المدني ويتم اختيارهم من قبل مكتب المبعوث الأممي وفق آليات ومحددات هو يضعها وغير معلنة، كما أنها غير مفهومة حيث تحتوي شخصيات لا علاقة لها بالقانون الدستوري أو حقوق الإنسان أو العدالة الانتقالية وما إلى ذلك) في مقر الأمم المتحدة بجنيف، برئاسة كل من أحمد كزبري عن وفد النظام السوري وهادي البحرة عن وفد المعارضة وبحضور السيد جير بيدرسن، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا. أعلن السيد جير بيدرسن في ختام اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة، يوم الجمعة 1/ تشرين الثاني/ 2019 عن الاتفاق على تشكيل الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية، المؤلفة من 45 عضواً (15 عن كل جانب)، والتي ستعمل على إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق [قرار مجلس الأمن 2254](#).

عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية المصغرة في 4/ تشرين الثاني، لمدة أسبوع، قال السيد جير بيدرسن في ختامه خلال [مؤتمر صحفي](#) أن اللجنة ناقشت العديد من القضايا المهمة وفي مقدمتها سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها إضافة إلى مواصلة مكافحة الإرهاب لافتاً إلى أن النقاشات كانت مهنية وناجحة.

في 22/ تشرين الثاني/ 2019 أعرب السيد جير بيدرسن في [إحاطته](#) أما مجلس الأمن الدولي عن دعمه الكامل لعمل اللجنة الدستورية السورية، لكنه حذر قائلاً ”إذا ما أُريد ثقة الشعب السوري في العملية السياسية أن تتطور، فإن ديناميكية ما يحدث على الأرض تحتاج لأن تبدأ في التغيير“ وأعرب عن قلقه العميق إزاء تجدد العنف في إدلب وغيرها من المناطق. واقترح تدابير لبناء الثقة تشمل إطلاق سراح المحتجزين وتوضيح محنة الأشخاص المفقودين.

[أعلن](#) المبعوث الأممي إلى سوريا في مؤتمر صحفي عقده في 29/ تشرين الثاني في ختام الجولة الثانية من الاجتماعات عن فشل أطراف اللجنة الدستورية السورية في التوصل إلى اتفاق ”اختتمنا الدورة الثانية للجنة الدستورية، ولم يكن من الممكن الدعوة إلى عقد اجتماع المجموعة المصغرة، لأنه لم يكن هناك اتفاق على جدول الأعمال“.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

## يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”تهدف هذه التقارير التي تعبر فقط عن الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في المدة التي تشهد انعقاد جولات المفاوضات إلى التأكيد على أنه في الوقت الذي يتم فيه مناقشة مسودة عقد وطني لا تزال القوات الروسية وقوات النظام السوري تقصف المشافي والمنشآت الحيوية، وتمارس عمليات الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، وهي مستمرة في هدفها النهائي في كسب مزيد من الوقت وإعادة تأهيل النظام السوري وفقاً لمنطق الانتصار عسكرياً ولن يتم عندها احترام أي مخرج من العملية التفاوضية، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة الضغط على الأطراف المتفاوضة لإيقاف الانتهاكات إن كانت جديدة في العملية السياسية“.

### منهجية:

يهدف التقرير إلى عرض أبرز الانتهاكات التي تمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها من قبل الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية (قوات النظام السوري وحليفه الروسي وفصائل في المعارضة المسلحة) في المدة التي شهدت انعقاد جولتي أعمال اللجنة المصغرة، الأولى منذ 4 حتى 9 تشرين الثاني/ 2019، والثانية منذ 25 حتى 30 تشرين الثاني/ 2019، وبالتالي لا يتضمن التقرير انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية ولا قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولا قوات عملية نبع السلام (القوات التركية والجيش الوطني السوري)، ويستعرض التقرير أبرز حوادث الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف المشاركة تزامناً مع انعقاد اجتماعات الجلسة الثانية للجنة المصغرة بشكل خاص. وقد اعتمدنا على باحثين ميدانيين عاملين لدينا، حيث قمنا بأخذ شهادات مباشرة من ناجين أو من أقرباء لضحايا أو عمال إغاثة ونشطاء إعلاميين، ذلك بالاعتماد على شبكة العلاقات الواسعة التي نمتلكها من خلال عملنا المستمر منذ ثماني سنوات.

تعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق الانتهاكات بشكل يومي، وتُعتبر جريمة القتل الجريمة الأعظم، وتُشكّل بالتالي مؤشراً أساسياً لتقييم أثر الاتفاقات، وكذلك استهداف المراكز الحيوية المدنية. ويُسجّل هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، وتوزّعها تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها. نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf) >>



حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت مقاطع مصورة بثّها ناشطون موقع الهجمات وجثث الضحايا والمصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسببت به الهجمات. ونحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وبالرغم من ذلك لا ندّعي أننا قُمنّا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّنّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

## ثانياً: على الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية التقيّد بالقوانين الدولية والتوقف عن ممارسة الانتهاكات:

توقّع المجتمع السوري أن تنخفض وتيرة الانتهاكات الممارسة بحقه وقسوتها بعد أن ينطلق المسار الدستوري، وغالباً ما يكون البدء بالمسار الدستوري بعد توقف النزاع والبدء بالمفاوضات وصولاً إلى تسوية معينة ثم يقوم الأطراف بصياغة ما تمّ الاتفاق عليه ضمن وثيقة إعلان دستوري، لكن النزاع في سوريا لا يزال مستمراً ولا يزال النظام السوري وحلفاؤه يمارسون مختلف أنواع الانتهاكات، التي يُشكّل بعضها جرائم ضد الإنسانية ويُشكل بعضها الآخر جرائم حرب، فلا تزال عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز مستمرة، ولا تزال عمليات قصف المراكز الحيوية وأبرزها المراكز الطبية مستمرة، ولم يتم الكشف عن مصير المختطفين قسرياً لدى الأطراف المتفاوضة.

لقد رصد فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ انطلاق جلسات اللجنة الدستورية عمليات قصف عنيفة وعشوائية في كثير منها، نفذتها قوات النظام السوري على ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الغربي وريف حلب الشمالي، مع ارتفاع وتيرة القصف على مدينتي كفر نبل وجسر الشغور ومحيطهما في ريف إدلب. ولم نسجل انخفاضاً في وتيرة عمليات القصف الأرضي للنظام السوري منذ بدء الحملة العسكرية الأخيرة في 26/ نيسان.

إضافة إلى ذلك، فقد سجلنا أول غارة للطيران ثابت الجناح التابع لقوات النظام السوري في 4/ تشرين الثاني، بعد انقطاع استمر قرابة شهر ونصف الشهر، استمرت الغارات على مدار أربعة أيام لتقطع بعدها من جديد. لاحظنا في الآونة الأخيرة ارتفاعاً في وتيرة الهجمات بالبراميل المتفجرة على المناطق المدنية وتسببها بأضرار مادية كبيرة في منشآت حيوية كالمسجد الكبير في قرية كصنفرة بريف إدلب الجنوبي في 24/ تشرين الثاني، ومشفى الروضة في مدينة كفر نبل بريف إدلب الجنوبي أيضاً في 26/ تشرين الثاني.



كما سجلنا استخدام قوات النظام السوري صواريخ بالستية، كان أبرز الحوادث باستخدام تلك الصواريخ، هجوم على مخيم قاح للنازحين قرب الحدود السورية التركية، في 20/ تشرين الثاني؛ أسفر عن مجزرة مروعة، وسوف نصدر تحقيقاً خاصاً حول الحادثة في الأيام القادمة.

وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية فكرة روسية إلا أن القوات الروسية تقوم بالتوازي مع انعقاد جلسات جنيف بقصف عنيف ومركز على بلدات عدة في ريفي إدلب الجنوبي والغربي، وازدادت وتيرة الهجمات الجوية الروسية التي يعقبها هجمات أرضية لقوات النظام السوري مُتسببة مقتل عشرات المدنيين. وقد أصدرنا تقريراً يوثق أبرز الانتهاكات في منطقة خفض التصعيد إثر الحملة العسكرية الأخيرة في 30/ تشرين الأول/ 2019.

استمرت قوات النظام السوري في سياسة الاعتقالات طيلة هذا الأسبوع وتكررت هذه الاعتقالات في محافظة ريف دمشق مستهدفة بشكل أساسي الأشخاص الذين أجروا تسويات لأوضاعهم الأمنية سابقاً. وشهدَ الثلث الأخير من شهر تشرين الثاني ارتفاعاً في وتيرة حركة النزوح وبدأ سكان بعض القرى والبلدات التي لم يسبق أن نزح عنها أهلها سابقاً بشكل كامل بالنزوح شمالاً؛ ذلك إثر تصعيد القوات الروسية من هجماتها الجوية على مناطق في ريفي إدلب الجنوبي والغربي، وتقدر حصيلة النازحين بـ 30 ألف مدني، نزحوا باتجاه الشمال السوري.

### ثالثاً: الملخص التنفيذي:

#### ألف: المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع:

سجلنا مقتل 32 مدنياً، بينهم 14 طفلاً، و2 سيدة (أنتى بالغة)، وارتكاب مجزرة واحدة على يد قوات الحلف السوري الروسي، في المدة التي شهدت انعقاد جولتي اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة، توزعت على النحو التالي:

1: تزامناً مع الجولة الأولى، منذ 4 حتى 9/ تشرين الثاني/ 2019

سجلنا مقتل 22 مدنياً، بينهم 10 طفلاً، و2 سيدة (أنتى بالغة)، وارتكاب مجزرة واحدة على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعوا حسب الأطراف الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 9 مدنياً بينهم 5 طفلاً، توزعت حسب المحافظات على النحو التالي:

• محافظة إدلب: 8

• محافظة حماة: 1



- القوات الروسية: 13 مدنياً بينهم 5 طفلاً و2 سيدة، وارتكبت مجزرة واحدة، توزعت حسب المحافظات على النحو التالي:
- محافظة حلب: 8
  - محافظة إدلب: 5

## 2: تزامناً مع الجولة الثانية، منذ 25 حتى 30 تشرين الثاني / 2019

سَجَّلنا مقتل 10 مدنياً، بينهم 4 طفلاً، على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعت حسب الأطراف الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 7 مدنياً بينهم 3 طفلاً، توزعوا حسب المحافظات على النحو التالي:
- محافظة إدلب: 4
  - محافظة حلب: 3
- القوات الروسية: 3 مدنياً بينهم 1 طفلاً. جميعهم في محافظة إدلب

## باء: عمليات الاعتقال والإخفاء القسري:

سَجَّلنا 22 حادثة اعتقال في المدة التي شهدت انعقاد جولتي اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة، جميعها على يد قوات النظام السوري توزعت على النحو التالي:

### 1: تزامناً مع الجولة الأولى، منذ 4 حتى 9 تشرين الثاني / 2019

وثَّقنا اعتقال ما لا يقل عن 9 أشخاص على يد قوات النظام السوري.

### 2: تزامناً مع الجولة الثانية، منذ 25 حتى 30 تشرين الثاني / 2019

وثَّقنا اعتقال ما لا يقل عن 13 شخصاً على يد قوات النظام السوري.

## تاء: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

وثَّقنا ما لا يقل عن 41 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، في المدة التي يغطيها التقرير، بينها 4 على مدارس، و8 على منشآت طبية، و8 على أماكن عبادة، و9 على مراكز للدفاع المدني (منشآت وآليات)، و1 على سوق، و1 على مخيم للنازحين، توزعت على النحو التالي:



## 1: تزامناً مع الجولة الأولى، منذ 4 حتى 9/ تشرين الثاني / 2019

وثقنا ما لا يقل عن 35 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، بينها 4 على مدارس و 7 على منشآت طبية، و 7 على أماكن عبادة، و 7 على مراكز للدفاع المدني (منشآت وآليات) و 1 على سوق، و 1 على مخيم للنازحين. وجميعها على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 30 حادثة اعتداء، بينها 6 على أماكن عبادة، 4 على مدارس، 5 على منشآت طبية، 1 على سوق، 7 على مراكز حيوية تابعة للدفاع المدني (منشآت وآليات)، توزعت على المحافظات على النحو التالي:

• محافظة إدلب: 27

• محافظة حلب: 2

• محافظة حماة: 1

- **القوات الروسية:** 5 حادثة اعتداء، بينها 1 على مكان عبادة، 2 على منشآت طبية، 1 على مخيم. جميعها في محافظة إدلب.

## 2: تزامناً مع الجولة الثانية، منذ 25 حتى 30/ تشرين الثاني / 2019

وثقنا ما لا يقل عن 6 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، بينها 1 على منشآت طبية، و 1 على مكان عبادة، و 2 على مراكز للدفاع المدني (منشآت وآليات). وجميعها في محافظة إدلب على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 4 حوادث اعتداء (1 حادثة اعتداء على مكان عبادة، 1 على منشأة طبية، 2 على آليات تابعة للدفاع المدني).

- **القوات الروسية:** 2 حادثة اعتداء.

## ثاء: استخدام الأسلحة غير المشروعة والعشوائية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 117 برميلاً متفجراً، في المدة التي شهدت انعقاد جولتي اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة، توزعت على النحو التالي:

## 1: تزامناً مع الجولة الأولى، منذ 4 حتى 9/ تشرين الثاني / 2019

سجلنا إلقاء سلاح الجو التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 35 برميلاً متفجراً، جميعها على محافظة اللاذقية





2: تزامناً مع الجولة الثانية، منذ 25 حتى 30 تشرين الثاني / 2019

وثقنا إلقاء سلاح الجو التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 82 برميلاً متفجراً، توزعت على المحافظات على النحو التالي:

- محافظة إدلب: 64

- محافظة اللاذقية: 18

لم نسجل عمليات قصف تسببت في وقوع خسائر مادية أو بشرية من قبل فصائل في المعارضة المسلحة على مناطق سيطرة النظام السوري في المدة التي يغطيها التقرير.

**رابعاً: عرض لأبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في عمل اللجنة الدستورية في ظل الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة المصغرة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:**

**ألف: أبرز أعمال القتل غير المشروع:**

الثلاثاء 26/ تشرين الثاني / 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة على قرية كرسعة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل مدنيين اثنين، أحدهما طفل. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

**باء: أبرز حوادث الاعتقال والإخفاء القسري:**

**أولاً: قوات النظام السوري:**

الأربعاء 27/ تشرين الثاني / 2019 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في بلدات دوما وحريستا وعربين في محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال سبعة أشخاص واقتيادهم لجهة مجهولة، نشير إلى أنهم كانوا ممن أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في وقت سابق.

الجمعة 29/ تشرين الثاني / 2019 قامت قوات النظام السوري باعتقال شخصين قرب بلدة دير العصافير في محافظة ريف دمشق واقتادهم إلى جهة مجهولة.



تاء: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

أولاً: قوات النظام السوري:

الثلاثاء 26/ تشرين الثاني/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً متفجراً أمام مسجد المصطفى في قرية كفرومة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد، وإصابة أثنائه بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية كفرومة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 26/ تشرين الثاني/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً متفجراً أمام مشفى الروضة للأطفال والنسائية - مشفى خاص - في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المشفى، وإصابة معداته وتجهيزاته بأضرار مادية كبيرة، تُشير إلى أنّ المشفى متوقف عن العمل إثر تعرّضه لاعتداءٍ سابقٍ مرات عدة، جراء هجمات قوات الحلف السوري الروسي المستمرة على منطقة خفض التصعيد الرابعة منذ 26/ نيسان/ 2019. تخضع مدينة كفر نبل لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

باء: القوات الروسية:

الإثنين 25/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ فرن الإيمان الآلي للخبز شمال شرق قرية بينين في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء الفرن، وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة، واندلاع حريق في قسم المحروقات داخل الفرن، وخروجه عن الخدمة. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



أضرار في فرن الإيمان الآلي إثر هجوم جوي روسي على قرية بينين/ إدلب- 25/ تشرين الثاني/ 2019



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

9

## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. خرقت قوات الحلف السوري الإيراني الروسي بشكل لا يقبل التّشكيك قراري مجلس الأمن 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وخرقت عدداً واسعاً من قواعد القانون الدولي الإنساني العربي، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
2. إنّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنيّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة، كما أن الهجمات لم تميز بين المدنيين والعسكريين في أغلب الحالات، ويبدو أن بعض الهجمات تعمدت استهداف مراكز حيوية ومناطق مدنية.
3. لقد وافقت الدول بالإجماع في قمة عام 2005 على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إن هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب.

## التوصيات:

### إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في عرقلة العملية السياسية.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الطلب من النظام السوري وحليفه الروسي وفصائل المعارضة التوقف عن كافة الانتهاكات وتأمين إجراءات حسن النية عن طريق إيقاف القصف وكشف مصير المختفين قسرياً على أقل تقدير.

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.



- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.

### إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

### إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السّامية أن تُقدّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها تُقّدت من قبل أطراف النزاع.
- تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.
- إنشاء منسّبة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.



## إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.
- تحديد المسؤولين عن الهجمات بشكل واضح في حال التوصل إلى نتائج ترجح ذلك، وبشكل خاص القوات الروسية التي تكاد تخلو تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية من حوادث تحملها مسؤولية هجمات جوية باستثناء حادثة واحدة فقط طيلة ثلاث سنوات من التدخل الروسي في سوريا.

## إلى النظام السوري:

- التوقف عن انتهاك الدستور السوري عبر قتل المواطنين السوريين وتدمير منازلهم وإخفاء وتعذيب عشرات الآلاف منهم.
- إيقاف عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسببت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني والدستور والقانون السوري.

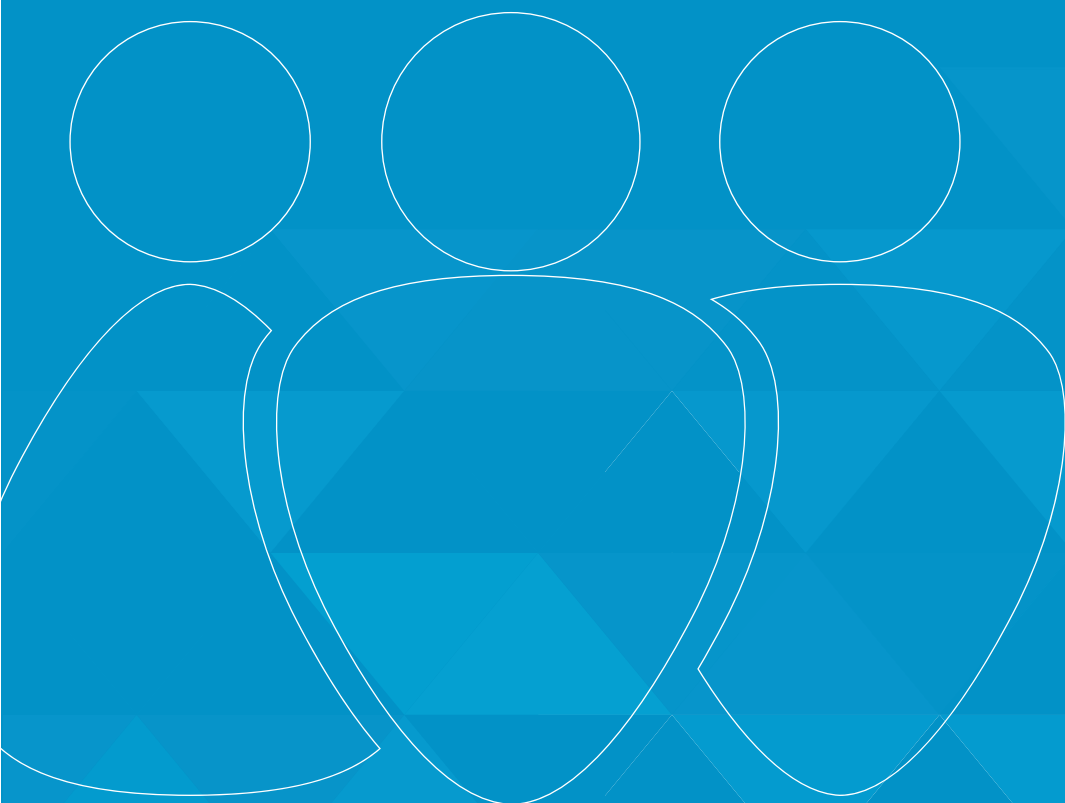
## إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

## شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

